

## إدارة الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية Managing non-performing loans in Islamic Banks

نهلة قادري  
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر  
Nehla4unive@gmail.com

عبد الحفيظ بن ساسي  
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر  
Abdelhafidbensaci@gmail.com

Received: 12 May 2017

Accepted: 15 June 2017

Published: 30 June 2017

### ملخص :

من أبرز المعوقات التي تواجه عمل المصارف الإسلامية مشكلة الديون المتعثرة، والتي تؤثر بشكل مباشر على فنيات العمل المصرفي (الربحية، السيولة، الموازنة بين الربحية والسيولة)، وإذا كان حسم هذه المشكلة واضحا لدى البنوك التقليدية عن طريق آلية الفوائد ومضاعفتها فإن التزام البنوك الإسلامية بمبادئ الشريعة الإسلامية دفعها لإيجاد آليات وحلول بديلة تعمل على تحجيم المشكلة والتقليل من آثارها كالضمانات المليئة والرفع من هوامش الأرباح واللجوء إلى القضاء، إلا أن لهذه الحلول والآليات جوانب سلبية تؤثر في عامل الثقة وبالتالي إجماع العملاء، وهو ما يدفع بالقائمين على العمل المصرفي الإسلامي إلى مراعاة تلك الآثار السلبية في معالجة مشكل الديون المتعثرة، وكذا مواصلة البحث عن حلول وبدائل أكثر نجاعة في تحجيم الظاهرة والقضاء عليها.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، الديون المتعثرة، إدارة الديون المتعثرة.

رموز جل: G21، G 29.

### Abstract :

One of the most important challenges of the Islamic bank is the problem of default loans; it has a direct effect on banks financial situation (profitability, liquidity, the balance between liquidity and profitability.)

The solution is very clear in the traditional banks by increasing interests. The Islamic banks apply the Islamic Laws, it is important to find alternative tools to solve this problem such as the confirmed guaranties, the increase in the profit margin and judiciary.

Those solutions affect the client's confidence, it means there is an obligation to deal with in order to avoid negative effects and find new way to minimize this phenomenon .

**Keywords:** Islamic Banks, Non - performing loans, Non - performing loans Management

**Jel codes:** G21, G 29.

### تمهيد :

شهدت البنوك الإسلامية تطورا ملحوظا وانتشارا واسعا في الآونة الأخيرة، في مختلف أنحاء العالم، وهذه البنوك كغيرها من البنوك والمؤسسات المالية عرضة للعديد من المشاكل والصعوبات. ومن أهم المشاكل التي تواجه البنوك الإسلامية، مشكلة الديون المتعثرة (المتأخرات المالية)، إذ أن البنوك التقليدية تعالج هذه المشكلة بفرض فوائد عن كل دين متأخر سداه عن الأجل المحددة، وتتضاعف هذه الفوائد كلما زاد تأخر المدين عن التسديد، أما البنوك الإسلامية بالمقابل لا يمكنها فرض مثل هذه الفوائد لأنها ربا محرم، وهذا لا يتوافق مع مبادئها، ولهذا السبب يقوم المدينين بالتماطل وعدم التسديد لمعرفتهم التامة بأن البنوك الإسلامية لن تفرض فوائد على التأخر.

...ومن خلال هذا المنطلق قام الباحثين بإعداد هذه الدراسة الموسومة بـ: إدارة الديون المتعثرة في البنوك

الإسلامية، ومحاولة الإجابة على الإشكالية التالية:

**ما هي الأسباب المؤدية إلى تعثر الديون في البنوك الإسلامية وما الحلول المقترحة لعلاجها والحد منها؟**

وتهدف الدراسة إلى:

- التعرف على طبيعة الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية (من المفهوم إلى المراحل، مؤشرات وأثارها على هذه البنوك)؛

- الأسباب الكامنة وراء تعثر التمويلات الممنوحة من طرف البنوك الإسلامية؛

- اقتراح أساليب علاج الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية؛

- تقديم مقترحات وتوصيات لمعالجة الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية.

كما تتجلى أهمية الدراسة في كونها تبحث في مشكلة قائمة تعاني منها البنوك الإسلامية، وهي الديون المتعثرة،

إذ أن هذه الأخيرة في تقادم، الأمر الذي دفع بالباحثين إلى دراستها وتحديد أهم صور معالجتها للحد من هذه الظاهرة.

ومن أجل الإلمام بموضوع الدراسة، وعلى ضوء الإشكالية المطروحة فقد تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

- المحور الأول: مفهوم الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية وأثارها.

- المحور الثاني: أسباب الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية، مراحلها ومؤشرات.

- المحور الثالث: علاج الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية

**المحور الأول- مفهوم الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية وأثارها:** فيما يلي سيتم عرض مفهوم الديون المتعثرة في

البنوك الإسلامية لبعض الباحثين والتي تصب في قالب واحد، بالإضافة إلى عرض أثارها السلبية على البنك المقدم

للتمويل.

**01- مفهوم الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية:** أهم تعاريفها تتمثل في ما يلي:

• عرفها البنك المركزي السوداني بأنها<sup>1</sup>: "التمويل الذي ينشغل صاحبه في تسديده خلال الفترة الممنوحة له وتجاوز تلك الفترة بـ: 03 أشهر على الأقل".

- ويعتبر التمويل متعثرا في بيع المرابحة للأمر بالشراء إذا مضى على استحقاق أي قسط من أقساطه شهر واحد.

- وفي المشاركات والمضاربات يعتبر التمويل متعثرا في حالة بيع نصيب المصرف للشريك بيعا أجلا (ليس نقدا)، بشرط أن يكون تاريخ تصفية العملية قد حل، أي أن البيع تجاوز تاريخ التصفية للمشاركة.

• وعرفها محمد الشريف العمري بأنها<sup>2</sup>: "عدم سداد العميل لالتزاماته المستحقة عليه في وقت السداد المتعاقد عليه، لأي سبب من الأسباب سواء كان إفسارا، إفلاسا، ماطلة أو غيرها من الأسباب"

من التعاريف السابقة نخلص إلى أن مفهوم الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية هو: "تأخر المدين عن سداد

قسط من أقساط دينه، بعد تاريخ الاستحقاق المتفق عليه، بمدة شهر على الأقل وثلاثة أشهر كأقصى حد، بسبب

الماطلة، الإفسار أو الإفلاس"

**02- الآثار السلبية للديون المتعثرة في البنوك الإسلامية:** تترتب عن تأخير سداد الديون آثار سلبية على البنوك

الإسلامية من أهمها<sup>3</sup>:

• الحرمان من تلك المبالغ المدينة، ومن استثمارها والاستفادة من عوائدها خلال فترة التأخير، وبالتالي تتأثر ربحية البنك الإسلامي فيكون في وضع لا يستطيع معه منافسة البنوك الربوية، التي تحسب فوائد التأخير ولا يهمل ذلك.

• توجه البنوك نحو المبالغة في طلب الرهونات والضمانات، والتشدد في إعطاء فرص التمويل للعملاء خوفا من

التأخير في السداد، الأمر الذي يجعل تعامل البنك الإسلامي محصورا في فئة من الناس العملاء تتوافر لديهم ما

يتطلبه من التمويل الإسلامي من الضمانات الممتازة، وهذا من أعظم المخاطر، لأنها تؤدي إلى جعل المال دولة بين

الأغنياء، في حين أن مقاصد إنشاء البنوك الإسلامية هو إفراح المجال الأكبر بقدر ممكن من العملاء لأكبر قدر من العملاء.

• توجيه البنوك الإسلامية إلى رفع هوامش الربح خوفا من المماطلة حتى أصبح التمويل عن طريق البنك الإسلامي أعلى كلفة مقارنة بالفوائد الربوية ولهذا ينتقد الكثيرون هذا المسلك.

وتترتب على ذلك أن العملاء الممتازين الذين لا يماطلون (ماعد الملتزمين جدا) لا يأتون إلى البنوك الإسلامية، حيث التكلفة عالية، والخدمات المتاحة فيها أقل بكثر بكثير من البنوك الربوية.

**المحور الثاني- أسباب الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية، مراحلها ومؤشراتها:** سنعرض في هذا المحور بنوع من التفصيل أهم أسباب تعثر التمويلات الإسلامية مراحلها و مؤشراتها.

01- أسباب الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية: تتعدد الأسباب التي تحول دون سداد الديون وبالتالي تأخيرها، ويمكن إجمالها فيما يلي<sup>4</sup>:

• **إفلاس المدين وإعساره:** والإعسار أن لا يكون للعميل المدين أموال معلومة يسدد بها دينه، أو له أموال ولكن لا تكفي لسداد ديونه، وحتى يحكم بأنه معسر، يجب أن يثبت إعساره بالأدلة أو يصدقه الدائنون، فإن لم يثبت إعساره بالأدلة، ولم يصدقه الدائنون لا يعتبر مفلسا، ومن حق الدائن أن يحبس المدين غير مفلس وذلك عن طريق القضاء المدين غير المفلس

• **مماطلة المدين الغني:** فالمدين هنا له مال كاف، وقادر على الوفاء، ولكنه يماطل في الوفاء بدينه، وربما ماطل لأنه يعلم أن البنك الإسلامي لن يفرض عليه فوائد، ولن يتخذ ضده إجراءات مناسبة تجبره على السداد، فيماطل في السداد ليستفيد من هذه المديونية في استثمار يستفيد منه وحده دون البنك الإسلامي.

ولا شك أن ( المماطلة عمل محرم وظلم كبير)، وهناك عوامل تساعد على تحقيق احد العاملين أو كلاهما:

- عدم اخذ البنك ضمانات كافية تضمن وفاء المدين في الوقت المحدد من دون تأخير، مثل: الكفالة، الرهن وتوثيق الدين).

- التقصير في دراسة المشاريع بشكل كاف، وعدم دراسة الجدوى الاقتصادية لها والربح المتوقع منه.

- عدم توفير الكوادر المؤهلة (الشرعية والقانونية)، التي تحفظ للبنك الإسلامي حقوقه عند كل تعامل.

بالإضافة إلى الأسباب السالفة الذكر هناك أسباب أخرى نذكرها على التوالي<sup>5</sup>:

• **ضعف قدرة البنك الإسلامي على التحليل الائتماني:** يساعد التحليل الائتماني السليم في التخفيف من درجة المخاطر الائتمانية، وفي حال وجود ضعف في القدرات التحليلية لدى موظفي البنك فإن القرار الائتماني سيكون غير سليم ويعرض الدين لاحتمالات تعثر أكثر<sup>6</sup>.

• **ضعف قدرة البنك الإسلامي في تقدير الضمانات:** تختلف أهداف الضمانات بين صيغ المشاركات وصيغ المداينات، فالهدف من الأولى هو مواجهة التعدي والتقصير، بينما في الثانية ضمان السداد، وقيام البنوك في تقدير الضمانات المقدمة إليها بأكثر من قيمتها الحقيقية، يعني منح العميل تمويل أكثر مما تسمح به إمكانياته و ضماناته، وقد يعود سبب تقدير الضمانات بأكثر من قيمتها الحقيقية إلى ضعف في قرارات الجهات التي تخمن قيمة الضمانات، أو تواطؤ هذه الجهات مع طالبي التمويل.

• **عدم قدرة البنك الإسلامي على متابعة المشروع الممول:** إن سوء إدارة البنك في متابعة المشاريع الممولة من قبل البنك قد تكون سببا من أسباب التعثر، وفي حال وجود نظام سليم للمتابعة في البنوك الإسلامية فإنه يمكنها من الكشف عن التعثر لدى المشاريع الممولة في وقت مبكر، ويكون بإمكانه معالجة هذا التعثر بأقل تكلفة ممكنة، وعلى العكس من ذلك إذا لم يكن لدى البن نظام متابعة جيد فإن حالة التعثر قد تحدث وقد يكتشفها البنك في وقت متأخر وهنا ستكون التكلفة عالية.

• **ضعف الرقابة الشرعية على البنوك الإسلامية:** تتميز البنوك الإسلامية عن غيرها في تعيين هيئة رقابة شرعية، مهمتها المشاركة في وضع نماذج العقود والاتفاقيات المتعلقة بعمليات البنوك، وإبداء الرأي من الناحية الشرعية بالمعاملات التي يحيلها إليها مجلس الإدارة أو يحيلها المدير العام، كما تقدم هيئة الرقابة ما تراه مناسباً من المشورة الشرعية، هذا بالإضافة إلى مراجعة عمليات البنك وتقديم التقارير الدورية، فإذا كانت هيئة الرقابة الشرعية في البنوك لا تقوم بمهمتها بالشكل الصحيح أو لا تراقب العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك الإسلامية، فإن ذلك قد يؤدي إلى تحول عقود التمويل من عقود إسلامية جائزة إلى عقود غير جائزة إسلامية، وهذا بدوره قد يزيد من احتمالات التعثر المالي لتلك المشاريع التي استخدمت هذه العقود.

## 02- مراحل الديون المتعثرة:

• **مراحل التعثر:** إن التعثر المالي لا يتم دفعة واحدة بل يتم عبر عدة مراحل للوصول إلى مرحلة التعثر وبالتالي يجب معرفة المراحل التي تسبقه من أجل متابعته قبل أن يصل إلى المرحلة الحرجة وتتمثل هذه المراحل في<sup>7</sup>:

- **المرحلة الأولى:** وهي مرحلة ظهور العائق والمسبب لكبوة المؤسسة الاقتصادية، فهنا السبب يتباين من مؤسسة لأخرى، إذ يمكن أن يكون السبب راجع لظروف خارجية محيطة بها كتلك المتعلقة بالمنافسة الشديدة وظهور منافس قوي ينافس بالسعر والجودة، تخفيض التعريفات الجمركية على السلع البديلة، السياسة الاقتصادية، السياسة النقدية ومدى استقرار التشريعات أو بسبب داخلي متعلق بالسياسة الداخلية أو إدارة المؤسسة في حد ذاتها.

- **المرحلة الثانية:** يصطب هذه المرحلة التدني في أداء المؤسسة الاقتصادية، فهذه المرحلة تتجلى مالياً من خلال بدء التدني في مبيعات وأرباح المؤسسة وتسجيلها لخسائر متتالية، احتياجها للسيولة النقدية ولجوءها للاقتراض القصير الأجل والاقتراض التجاري بشكل ملفت للانتباه، فبداية هذه المرحلة هي نهاية لمرحلة الأداء الجيد أو المتوسط وبداية التراجع الجزئي في الأداء، وطول المدة الزمنية لهذه المرحلة يختلف باختلاف المؤسسة وحجمها ونشاطها ومدى سلامة مركزها المالي... الخ.

- **المرحلة الثالثة:** ويتبع المرحلة الثانية دخول المؤسسة مرحلة التغيير وتراكم الخسائر وهي تأخذ أحد الأشكال التالية:  
- الاستمرار في حالة التراجع في الأداء بشكل مستقر نسبياً، أي قد يمتد ذلك لسنوات.  
- الاستمرار في حالة التراجع في الأداء بشكل بطيء.  
- الاستمرار في حالة التراجع في الأداء بشكل مزمن، معناه أن يكون أداء المؤسسة ضعيف جداً قبل انتهاء فترة حياتها.

- وصول المؤسسة مباشرة إلى حالة الفشل الحاد أين يكون أداء المؤسسة مستوى جيد وفجأة يظهر انخفاض حاد في أدائها.

كما يمكن الكشف عن تدني الحالة المالية للمؤسسة من خلال الكشوفات المحاسبية والقوائم المالية التي هي غنية بالمؤشرات المالية، التي يمكن أن توضح الصحة المالية للمؤسسة المقترضة وذلك باستعمال تقنيات التحليل المالي التي توضح مثلاً، نقص رأس المال العامل من خلال إهلاك رأس المال الخاص بفعل تراكم الخسائر تدريجياً، ارتفاع الاحتياجات إلى رأس المال العامل بالمقابل نقص المبيعات، الاختلال في هيكل تمويل المؤسسة وضعف شديد في دوران المخزون أو نفاذه... الخ.

**المرحلة الرابعة:** وهي مرحلة انحدار الأداء ليصل إلى المستوى الضعيف جداً، ليتم إعلان المؤسسة عن توقفها عن الدفع وإفلاسها النهائي وهي المرحلة الأخيرة للتعثر المالي.

03- **مؤشرات الديون المتعثرة:** تزداد أهمية رصد ومتابعة المؤشرات التي يستدل منها دلالات هامة وفعالة على أنه هناك صعوبات تواجه العميل المقترض وأنه بدأ يسير نحو التعثر وتفصيلاً لما سبق سنتطرق للمؤشرات التي تسبق التعثر فيما يلي:

- **مؤشرات متعلقة بمعاملات العميل مع البنك:** تعتبر إدارة الائتمان المسؤولة عن الكشف المبكر لحدوث تعثر للديون الممنوحة للعميل قبل الوقوع فيها، وذلك من خلال عدة مؤشرات تظهر من خلال التعامل مع العميل وهي:
  - **المؤشرات المتعلقة بحساب العميل لدى البنك:** وتتمثل في<sup>8</sup>:
    - إصدار صكوك على حساب القرض أو الحسابات الأخرى للعميل بأكثر مما تسمح به الأرصدة المتوفرة أو المتاحة في هذه الحسابات.
    - وجود حركات سحب من الحساب لا تتناسب مع طبيعة عمل المقترض من جهة واحتياجات المشروع الممول من جهة أخرى.
    - حدوث تغيرات مفاجأة في توقيت عمليات السحب والإيداع، ما يستوجب أن يكون البنك على اطلاع ودراسة بسير العمل في المشروع الممول من خلال المتابعة.
    - عدم تناسب المبالغ المودوعة بحساب العميل مع التغيرات المتوقعة لإيراداته وفق الميزانية التقديرية للمشروع الممول.
    - إرجاع الصكوك المسحوبة على حسابات العميل لدى البنك أو رفضها، وطلب العميل من البنك إيقاف صرف بعض الصكوك.
    - تباطؤ حركة الحساب الجاري للعميل الممول من طرف البنك وبصفة خاصة من جانب الإيداع.
  - **المؤشرات المتعلقة بطلبات المقترض:** نذكر منها<sup>9</sup>:
    - تقديم العميل طلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات الائتمانية الممنوحة له بدون مبرر وبشكل غير مخطط له.
    - تكرار طلبات العميل بجدولة أقساط القرض، الأمر الذي يشير إلى أن العميل غير قادر على إدارة أموره المالية بشكل جيد، وأنه لم يستفد من المهلة التي منحت له لتعزيز قدرته على السداد.
    - ظهور مقرضين آخرين لاسيما إذا كانت القروض مكفولة بضمانات.
    - الاعتماد بكثرة على القروض قصيرة الأجل.
    - ارتفاع نسبة القروض إلى رأس المال أو الموارد الذاتية.
    - طلب العميل زيادة فترة تخزين بضاعته في المخازن العمومية للبنك.
  - **مؤشرات تتعلق بالضمانات:** وتتمثل في<sup>10</sup>:
    - تقديم كمبيالات للبنك مسحوبة على عدد محدد من المدينين.
    - تراجع القيمة السوقية للضمانات.
    - تراجع قيمة الضمان كنسبة من قيمة القرض الممنوح.
    - تأخر ورود المستحقات والمستخلصات.
    - اضطرار البنك لدفع قيمة الكفالات.
- **مؤشرات متعلقة بالبيانات المالية للمقترض:** وتضم ما يلي:
  - **المؤشرات التي يستدل عليها من خلال الميزانية العامة وملحقاتها:** هناك عدد من المؤشرات والدلالات المستخرجة من الميزانية العمومية والتي يستدل بها على أن العميل يواجه خلل وهناك احتمال لتعثره وأهمها<sup>11</sup>:
    - تزايد اعتماد المشروع على المصادر الخارجية للتمويل وتوسعه في الاقتراض، وتراجع نصيب الموارد الذاتية بدرجة ملحوظة، في الوقت الذي ترتفع فيه تكلفة الاقتراض مقارنة بمعدل الربحية الذي يحققه المشروع مما يعني أنه سيصاب بتعثر قريب إذا استمرت الأوضاع عليه.

- عدم اتجاه المشروع إلى زيادة رأس ماله أو احتجاز احتياطات من أرباحه أو إجراء توزيعات أرباح بنسب ومعدلات مغالي فيها لا تتناسب والأرباح المحققة، مما يشير إلى رغبة أصحاب المشروع والقائمين عليه على سرعة استرداد أموالهم المستثمرة وترك المشروع للدائنين.
  - تناقص رأس مال العامل\* وصافي رأس مال العامل\*\* بدرجة كبيرة نتيجة زيادة كمية وحجم الخصوم المتداولة مع تناقص الأصول المتداولة والأرصدة النقدية بصورة ملحوظة.
  - تآكل الاحتياطات المحتجزة وتراجع معدلات الربحية أو تحول المؤسسة إلى تسجيل الخسائر لعدة سنوات متتالية.
  - **المؤشرات التي يستدل عليها من جدول حسابات النتائج:** إن جدول حسابات النتائج يبرز تكاليف ونتائج المشروع الممول من طرف العميل، ومن خلال تحليل ومن خلال تحليل هاتين المجموعات لعدة فترات يمكن التعرف على سلامة كل عنصر منها ومن المؤشرات التي يمكن الاستدلال عليها من جدول حسابات النتائج هي<sup>12</sup>:
    - انخفاض حجم المبيعات وتراجعها.
    - تركيز المبيعات في عدد محدود من الزبائن.
    - الارتفاع الغير مبرر في احد أو بعض بنود التدفقات والإيرادات.
    - زيادة في المبيعات مع انخفاض في الأرباح.
    - وجود فجوة كبيرة بين الربح الإجمالي والربح الصافي.
    - عدم وجود أرباح للتشغيل.
    - ارتفاع مردودات المبيعات.
  - **مؤشرات أخرى لتعثر المقترض:** نذكرها على التوالي<sup>13</sup>:
    - عدم وفاء العميل بالتزاماته تجاه مورديه حتى يفقدوا ثقتهم فيه.
    - عدم وفاء العميل بالتزاماته تجاه الجمارك والتأمينات الاجتماعية والضرائب.
    - ظهور إعلانات بالوسائل المختلفة عن بيع أصول ثابتة يستخدمها العميل في نشاطه دون أي مبرر مقبول لهذا البيع.
    - لجوء العميل إلى بيع عقار مملوك له مع إخفاء ذلك عن البنك الدائن له.
    - انصراف عملاء العميل ( المستهلكين ) عن منتجاته لعدم مناسبتها أو تطورها.
    - انخفاض القدرة الإنتاجية.
    - عدم وجود بضائع بمخازن العميل أو حدوث اختلاسات.
    - التغيير المستمر في إدارة المشروع أو ملكيته.
    - كثرة استخدام المناقصات وتجزئتها بشكل متسارع مع المغالاة في التأمين الابتدائي بشكل انساب مع حجم المشروع واعتبارات النشاط الرئيسي فيه.
- المحور الثالث - علاج الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية:** من أهم المعالجات التي تتبعها البنوك الإسلامية لمواجهة الديون المتعثرة سنوردها فيما يلي، مع العلم انه هناك التي يتم تطبيقها والبعض الآخر محل النظر والدراسة<sup>14</sup>:
- **الرهون والضمانات والكفالات:** وتتركز في نوعين:
    - **ضمانات أساسية:** وتتمثل في توافر الكفاءة الأخلاقية والعلمية في العميل ودراسة العملية الاستثمارية، واختيارها وتنفيذها بكفاءة عالية.

- **ضمانات تكميلية:** وتتمثل في الضمانات العينية والشخصية والضمانات الفنية وهذه الضمانات تعد من أهم الطرق لمعالجة التعثر في البنوك الإسلامية.

• **رفع معدل الزيادة في الثمن الأجل:** إن حدوث المماثلة في السداد دون أن يكون للبنك الإسلامي وسيلة للتعويض عن فوات الربح، سيترتب عليه زيادة في تكاليف الأعمال، مقارنة بالبنوك التقليدية، ولذلك تلجأ البنوك الإسلامية إلى رفع الثمن في البيوع التي تجريها نظرا لعدم وجود وسيلة يمكن بها للبنك من فرض غرامة تعويضية على العميل المماطل، بالإضافة إلى ارتفاع مخاطرها.

• **الحسم من القسط إذا سدد الدين في الأجل المحدد للسداد:** هذه العملية تكون عند احتمال إن هذا العميل سيتماثل في التسديد، وبناء على هذا الاحتمال تحسب الزيادة في البيع الأجل بإدخال غرامة تعويضية ضمن سعر البيع المتفق عليه، ويعد البنك العميل في حال تسديده في الوقت، سيخصم مبلغ الزيادة، وتطبق هذه الطريقة العديد من المؤسسات المالية في البلدان الإسلامية.

• **فرض الغرامات على المماطل ثم توجيهها لإغراض البر والخير:** هذه الطريقة يكون متفق عليها في العقد بين المدين والدائن، أي في حال تأخره في السداد عن التاريخ المحدد لكل قسط سيدفع غرامة مالية، وتوجه هذه الغرامة للجمعيات الخيرية، وهي تعتبر كطريقة للردع وليس كحل للمشكلة.

• **إنشاء صندوق للتأمين تحال عليه الديون المتعثرة:** هذا الصندوق تساهم فيه البنوك الإسلامية بأقساط مالية، تكون مهمته التأمين ضد المماثلة وإفلاس المدينين، فيقوم البنك الذي هو عضو في الصندوق إن يسترد ينفه من ذلك الصندوق، ويحيل الصندوق على المدين المماطل فيلاحقه، وسيفرض عليه غرامات تعويضية مرتبطة بطول مدة المطل، وتضاف هذه الغرامة إلى صندوق التأمين فيقوى هذا الصندوق وبالمقابل يسترد البنك مبلغه بلا زيادة.

• **القروض المتبادلة وسيلة للتعويض:** وهنا يلتزم المدين المماطل بتقديم قرض حسن للدائن يساوي مقدار الدين الأصلي، ويكون مؤجلا لمدة تساوي مدة المماثلة ويستطيع الدائن الأصلي الذي يتلقى القرض أن يستخدمه فيما يريد من وجوه الانتفاع المشروعة، ثم يرده إلى صاحب الدين المماطل.

• **احتياطي الديون المتعثرة:** تقوم البنوك الإسلامية بجمع الاحتياطات للتعويض عن الخسارة الي التي تقع بسبب إفلاس المدينين، أو عجزهم عن دفع ما عليهم من التزامات، ويكون ذلك باقتطاع جزء من الربح سنويا يدفع في حسابات خاصة، ثم يستخدم في السنة التالية أو ما بعدها لتخفيف اثر الإفلاس على مستوى أرباح المؤسسات المالية الإسلامية.

• عند مطل المدين يقوم البنك بما يلي:

- حبس المدين المماطل أي جعل العقوبة في حقه بدنية.

- إقامة الحجر على ممتلكاته بصور قرار من القاضي.

- التشهير به ووضع اسمه في قائمة سوداء ليتأثر بها مركزه المالي والمعنوي.

• في حالة إفلاس أو وفاة المدين يقوم البنك بما يلي:

- الحجر عليه في حالة إفلاسه.

- الدخول مع المدين المفلس في شركة بقيمة الدين.

- إعادة الاتفاق مع العميل على نسبة الربح (في حالة المرابحة وبيع التقسيط)، بحيث تزيد هذه النسبة لصالح البنك، للزمن الذي يتأجل إليه الدفع.

- في حالة وفاة المدين تصفى تركته لسداد ما عليه من ديون.

وهناك حالات عدم استرداد الدين نهائيا، وتكون عند هروب المدين إلى بلاد أجنبية، وفاة المدين دون تركه وانهيار تام للمنشأة وإفلاسها، مع عدم كفاية الأصول المتبقية لتغطية الدين.

## الخاتمة

من خلال بحثنا هذا حول الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية توصلنا إلى أن مفهومها في العمل المصرفي الإسلامي مقارب جدا لمفهومها في النظام المصرفي الربوي، إلا أن الفرق يكمن في أن البنوك الإسلامية تعتبر العميل متعثراً إذا تأخر عن الوفاء بقسط من أقساط التمويل بعد تاريخ الاستحقاق بشهر في صيغ المداينات وثلاثة أشهر في صيغ المشاركات، على عكس البنوك الربوية تعتبر التمويل متعثراً إذا تأخر المدين عن تسديد الدين كاملاً بثلاثة أشهر بعد تاريخ الاستحقاق، والتأخر في تسديد الديون لدى البنوك الإسلامية يجرمها من استثمار تلك الأموال، ويعرضها لخسائر غير متوقعة وكذا تدهور في المداخيل وبالتالي التأثير سلباً على ربحيتها، وهذا نظراً لاختلاف مبادئ البنوك الإسلامية عن المنظومة الربوية إذ أن هذه الأخيرة تقوم بفرض الفوائد على التمويل المتعثرة، أما البنوك الإسلامية فلا لأن هذه الفوائد هي ربا محرم، ومن أهم أسباب تعثر التمويل في البنوك الإسلامية هو ماطلة العميل، إعساره أو إفلاسه، وعدم أخذ البنك للضمانات و الرهونات الكافية لضمان تحصيل الدين في الوقت المحدد، أيضاً نقص الكوادر المؤهلة للتعرف على التمويل الذي سيتعثر، ومن أهم الأساليب المتبعة لعلاج هذه المشكلة في البنوك الإسلامية هي الضمانات العينية والشخصية، وفرض غرامات على المماطل وتوجيهها لأغراض الخير والبر، أيضاً حبس المدين وإحالاته إلى القضاء هذا في حالة ماطلة المدين الموسر أو إعساره أو إفلاسه، أما في حالة وفاته تصفى تركته لسداد ما عليه من ديون.

وفي ختام بحثنا خلصنا إلى تقييم بعض التوصيات:

- العمل على تكوين مخصصات ومؤونات للديون المتعثرة واستخدامها من طرف البنك الإسلامي حال تعثر العميل.
  - القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع الذي سيمول، قبل الموافقة على قرار تمويله.
  - التقييم المستمر للمخاطر الائتمانية لكل عميل، من أجل تجنب الوصول إلى تعثره.
- الاعتماد على النماذج الإحصائية التنبؤية وتطبيقها للتنبؤ بتعثر العميل قبل تعثر هذا الأخير فعلياً، وهذه النماذج كثيرة التطبيق في البنوك التقليدية ومنها: التنبؤ باستخدام التحليل العاملي التمييزي، التحليل اللوجستي، طريقة scoring، الشبكات العصبية.... الخ.



<sup>1</sup> محمد الصديق، المخاطر المالية على المصارف الإسلامية - المشاكل والحلول-، مقال منشور على الموقع التالي:  
www.arabmak.com

<sup>2</sup> محمد الشريف العمري، الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية وكيفية علاجها، دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في ماليزيا للفترة 2010-2014، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، يومي 09-10 سبتمبر، تركيا، 2013، ص: 02.

<sup>3</sup> علي محي الدين القرّة داغي، مبدأ التعويض والغرامة المالية في مواجهة ماطلة الديون في المالية الإسلامية، الندوة العالمية لعلماء الشريعة، 08-09-2006، نوفمبر 2006، ماليزيا، ص: 05.

<sup>4</sup> فاطمة القنبوعي، كيف تتعامل البنوك التشاركية مع مشكلة تأخر الوفاء بالديون، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 58، مارس 2017، ص: 93.

<sup>5</sup> قاسم موسى قاسم أبو عبد، المتأخرات في المصارف الإسلامية حالي البنكين - الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار والعربي الإسلامي الدولي-، أطروحة دكتوراه في المصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، عمان -الأردن-، 2005، ص- ص: 53-55.

<sup>6</sup> احمد غنيم، الديون المتعثرة والائتمان الهارب، ط1، مصر، 2001، ص: 46.

<sup>7</sup> رمضان زينب، واقع القروض المصرفية المتعثرة لدى البنوك العمومية الجزائرية - دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري - ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012، ص ص: 19-18.

<sup>8</sup> فاطمة بن شنة، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة - دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة ورقلة، 2010، ص: 64.

<sup>9</sup> حسين نيب، فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان - دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2012، ص: 108.

<sup>10</sup> فاطمة بن شنة، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

<sup>\*</sup> رأس مال العامل: وهو الموجودات المتداولة في قائمة المركز المالي (حسني عبد العزيز يحي، الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2009، ص: 14)

<sup>\*\*</sup> رأس المال العامل الصافي: هو الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة في قائمة المركز المالي للمؤسسة، أي مقارنة التزامات المؤسسة التي تستحق في نفس الفترة المالية (المرجع السابق، ص: 14).

<sup>11</sup> إيمان انجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض - المصرف الصناعي السوري نموذجاً-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية - قسم المحاسبة-، جامعة تشرين، سوريا، 2007، ص: 84.

<sup>12</sup> محمد خالدي، القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الجزائرية - دراسة حالة بنك التنمية المحلية وكالة الجلفة-، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار تلجي - الاغواط -، 2010، ص: 33.

<sup>13</sup> شريف الحلبي، عدنان احمد الهيصمي، الحلول المقترحة لظاهرة التعثر المصرفي - كأحد آليات لدعم وتميية الجهاز المصرفي -، المؤتمر العلمي السنوي العشرون (صناعة الخدمات في الوطن العربي رؤية مستقبلية )، كلية التجارة، جامعة المنصورة، افريل، 2004، ص ص : 07-08.

<sup>14</sup> بالاعتماد على المراجع التالية:

- ميساء منير ملاحم، مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية -دراسة حالة البنك العربي الإسلامي الدولي-، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 13، العدد 02، الأردن، 2013.
- الغالي بن إبراهيم، سلطاني محمد رشدي، منهج البنوك الإسلامية في متابعة ومعالجة الديون المتعثرة، المؤتمر الدولي الثاني " الاقتصاد الإسلامي من الأزمات المالية إلى المؤسسات التضامنية"، المملكة المغربية، يومي 11-12 ماي 2015.
- القري محمد علي، مطل الغني وطرق معالجته في الاقتصاد الإسلامي، من موقع محمد القري، 2002: www.elgari.com